



إدارة مكافحة المخدرات (DEA)

تريش أوبيرويس وماتيو بيتروسيلي



ترجمة وتحرير مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركز البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرٌ ربحيٌّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسية -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٌ، وإيجاد حلول عملية جلية لقضايا معقدة تهمّ الحقول السياسي والأكاديمي.

© حقوق النشر محفوظة ٢٠١٧

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

إدارة مكافحة المخدرات (DEA)

تريش أوبيرويس وماتيو بيتسوسيلي

الرسالة والمؤسسة

من بين جميع الوكالات الفدرالية المعنية بتنفيذ القانون، تُعد إدارة مكافحة المخدرات الوكالة الوحيدة ذات هدف محدد وهو تنفيذ القوانين والأنظمة المتعلقة بالمخدرات في الولايات المتحدة؛ إلا أنها تعطي الأولوية للتحقيقات المتعلقة بالمنظمات وأعضائها الذين يسعون إلى زيادة المتابعة بالأدوية غير المشروعة وتصنيعها وتوزيعها، ويشمل ذلك التركيز على المنظمات التي تأخذ العقاقير القانونية من مستخدميها القانونيين، وتوزعها لأشخاص آخرين. إن ما يحتل الحيز الأكبر من جهود إدارة مكافحة المخدرات ليس الأشخاص الذين تقدم لهم العقاقير، بل المنظمات التي تحصل تلك العقاقير وتوزعها؛ وتحقيقاً لهذه الغاية تم تحديد الجهات المستهدفة في جميع أنحاء العالم، ويشير بو يوم ورويتر (٢٠٠٥، ص ٧٩) إلى أن إدارة مكافحة المخدرات تبذل جهداً كبيراً في تنفيذ القانون لتفكيك المنظمات الكبيرة التي تتاجر بالمخدرات.

تؤدي الجهود المختلفة في التحقيقات التي تجريها إدارة مكافحة المخدرات إلى تحقيق فائدة استخباراتية إضافية بتوفير ثروة من المعلومات حول أنواع أخرى من الأنشطة غير القانونية، التي تشاركتها مع وكالات تنفيذ القانون الأخرى؛ إذ إن تواصل إدارة مكافحة المخدرات مع أسواق المخدرات الدولية النشطة جعل منها مصدراً رئيساً للمعلومات المتعلقة بمكافحة الإرهاب وذلك مباشرة بعد حدوث هجمات عام ٢٠٠١، وفضلاً عن أن الاتجار بالبنادق والمخدرات تتم بدواتر إجرامية متداخلة، فغالباً ما تكون الوكالة قادرة على تقديم المساعدة في تقديم المعلومات التي تستخدم لمكافحة تدفق الأسلحة غير القانونية.

تقع وكالة إدارة مكافحة المخدرات ضمن مؤسسات وزارة العدل الأمريكية، ويرأسها مدير مكافحة المخدرات، ويقدم المدير تقاريره إلى نائب المدعي العام. وكانت ميشيل ليونهارت مديرة لوكالة مكافحة المخدرات منذ عام ٢٠١٠، وهي أول امرأة تحمل لقب العميل الخاص المسؤول ولها تاريخ مهني في العمل بوكالة مكافحة المخدرات وتنفيذ القانون لثلاثين عاماً. لكن تم انتقاد السيدة ليونهارت لمعارضتها الشديدة للتغييرات الوطنية المتعلقة بقوانين الماريجوانا (انظر على سبيل المثال، 2012, n.), فهي عارضت بشدة الماريجوانا الطبية ولم تسمح بإجراء بحوث على هذه العشبة للأغراض الطبية خلال فترة ولايتها (Caulkins, Hawken, Kilmer, & Kleiman, 2013).

هناك أكثر من ١٠،٠٠٠ موظف في وكالة مكافحة المخدرات، ومنهم ما يقرب من ٤٠٠ شخص عميل خاص، والبعض الآخر هم محللون استخباريون، وعلماء في الطب الشرعي، فضلاً عن المناصب الإدارية وغيرهم من موظفي الدعم، وبلغت ميزانية التشغيل السنوية لعامي ٢٠١٢ و٢٠١٣ أكثر من ملياري دولار، تقسم الوكالة على ٢١ مكتباً إقليمياً داخل الولايات المتحدة، فضلاً عن تواجدها في ٦٧ بلداً في جميع أنحاء العالم ابتداءً من عام ٢٠١٣.

تاريخ الوكالة

تشكلت الوكالة رسمياً في تموز عام ١٩٧٣ بموجب الأمر التنفيذي ذي الرقم ١١٧٢٧، الذي أصدره الرئيس ريتشارد نيكسون آنذاك، كجزء من الجهد الأكبر في تعزيز قوانين المخدرات الأمريكية وتيسير تنفيذها، وتم اختيار جون بارتلز الابن كأول شخص يرأس الوحدة الجديدة، ومن بين الأهداف المنشودة للوكالة الجديدة هي: تقليل المنافسة بين وكالات تنفيذ القانون، وزيادة التعاون فيما بينها، فضلاً عن وضع إطار هيكلي يقوم على تنسيق الجهود فيما بينهم بنحو أكثر فعالية.

عززت إدارة مكافحة المخدرات تنفيذ قانون المخدرات من خلال عدة وحدات قائمة، ومن بين هذه الوحدات المكتب الاتحادي للمخدرات التابع لوزارة المالية الأمريكية، الذي كان مسؤولاً عن الإشراف على العديد من جوانب مراقبة المخدرات التي يعود تاريخها إلى الثلاثينيات من القرن الماضي، وتم دمج المكتب الاتحادي للمخدرات مع المكتب الاتحادي لمكافحة إساءة استعمال المخدرات لإنشاء المكتب الاتحادي للمخدرات والعقاقير الخطرة وذلك قبل تشكيل إدارة مكافحة المخدرات الجديدة، ومن الوكالات الرئيسية الأخرى التي تم ضمّها إلى الإدارة مكتب تعاطي المخدرات المكلفين بتنفيذ القوانين التابع لوزارة العدل (ODA), وتم دمج وحدة تنفيذ قوانين المخدرات التابع لدائرة الجمارك الأمريكية، وكذلك وحدة البحث التابعة لمكتب الرئيس، ووحدة الاستخبارات التابعة لوزارة العدل في إطار الإدارة الجديدة؛ فكان الغرض من إعادة هذا التنظيم هو توحيد جهود مكافحة المخدرات على الصعيد المحلي والدولي، وزيادة التعاون فيما بين أجهزة تنفيذ القانون، ويظل هذا التيسير والتعاون بين الوكالات من الأولويات التنظيمية ضمن إدارة الشؤون الاقتصادية المعاصرة.

وفي الوقت نفسه الذي أعيد فيه تنظيم تنفيذ القانون في الولايات المتحدة، كانت القوانين الأمريكية المتعلقة بالمخدرات موحدة أيضاً، إذ شهدت فترة أوائل السبعينيات إيداعاً بحقه التركيز الوطني على تعاطي المخدرات في البلد؛ فقد كان القانون الشامل لمنع استعمال المخدرات ومكافحتها عام ١٩٧٠ محاولة لتوحيد جميع ضوابط المخدرات المختلفة التي كانت مستخدمة في جميع أنحاء البلد، ووضعها تحت مظلة واحدة، وتضمن هذا القانون على قانون المواد الخاضعة للرقابة الذي أنشأ

نظام الجدولة لعقوبات المخدرات التي ما تزال قائمة ليومنا هذا، ويقسم قانون المواد الخاضعة للرقابة الأدوية على فئات (أو جداول) على وفق عاملين اثنين هما: المدى الذي يكون فيه الدواء مفيدةً من الناحية الطبية، وما إذا كان الدواء مؤدياً للإدمان. إن العقاقير التي لا تحمل قيمة طبية تذكر ولكن قد يتم إساءة استخدامها وضعت في أعلى الهرم أو في الجدول الأول، ويتم وضع العقاقير التي تحمل قيمة طبية ومخاطر منخفضة للإساءة في الاستعمال في أدنى مستوى، ويتم ترتيب العقاقير الأخرى بين هذين الوصفين، إذ إن العقاقير التي توضع في أعلى مستوى تحمل أقصى العقوبات.

وقد شهدت هذه اللحظة التاريخية جهوداً لتيسير كلا النظامين الأساسيين اللذين ينظمان عملية مراقبة تدفق المخدرات وتنفيذ تلك القوانين وتركيزها.

العمليات الرئيسية

على الرغم من وجود هدف وحيد لإدارة مكافحة المخدرات، إلا أن الإدارة تتخذ نهجاً متعدد المستويات لمكافحة انتشارها، إذ تستهدف الوكالة المنظمات التي تعامل بالمخدرات عن طريق جمع المعلومات الاستخبارية، والمراقبة، وضبط الأصول ومصادرها، فضلاً عن أن إدارة مكافحة المخدرات تعمل بصورة تعاونية في معظم أنحائها، إذ تدمج بين مجموعة متنوعة من وكالات تنفيذ القانون الاتحادية والمحلية وحتى الدولية لتحقيق المدف المشترك المتمثل في إعاقة عمل أكبر منظمات المخدرات في العالم أجمع، وقد أشار جون بول في كتابه عن نجاحات تنفيذ القانون في الولايات المتحدة إلى أن: «فرق العمل المشتركة هي وسيلة رائعة للوكالات الوطنية لتنفيذ القانون في محاولتهم للتعامل مع مشكلة العصابات والمخدرات المتزايدة، وهي تعزز من عملية تبادل المعلومات والأصول» (2009, p. 70)، وبخس إدارة مكافحة المخدرات هذا النهج بوضوح من خلال مساعيها.

في أمة يكون فيها السبيل الرئيسي للاعتقال بما جرائم المخدرات والقيادة تحت تأثير الخمر (Federal Bureau of Investigation, 2012)، فيبدو أن الوحدة الرئيسة لتنفيذ قوانين المخدرات في البلاد لديها مهمة صعبة جداً، ولإدارة هذه المهمة، تتعاون الوكالة مع وحدات تنفيذ القانون على المستويين الحكومي والمحلي؛ لتعزيز الوقاية من المخدرات فضلاً عن تنفيذ قانون المخدرات، وفي حين أنه في عام ٢٠١٢ كان هناك أكثر من ١,٥ مليون اعتقالاً بسبب انتهاكات المخدرات، وأكثر من ١,٢ مليون اعتقالاً بسبب القيادة تحت تأثير المخدرات، إلا أن معظم تلك الاعتقالات حدثت من قبل الدولة والجهات المحلية لتنفيذ القانون واعتقلوا المستخدمين النهائيين والتجار، وتستطيع إدارة مكافحة المخدرات مساعدة جهات التنفيذ المحلية في تلك الحالات، ولكن تركيزها الرئيس يكمن في إعاقة المنظمات التي تنتج المخدرات وتقوم بتوزيعها.

الجريمة المنظمة

لا تشارك إدارة مكافحة المخدرات بنحوٍ روتيني في تنفيذ القانون على التجار ومتعاطي المخدرات في الشوارع، إلا أن عمالء مكافحة المخدرات قد يتعاونون مع سلطات تنفيذ القانون المحلية في أي وقت، وعوضاً عن ذلك، فإن الإدارة تعنى أساساً بشبكة الإجرامية المنظمة القائمة على تصنيع المخدرات وتوزيعها على الصعيدين المحلي والعالمي، فعلى سبيل المثال، أصبحت منظمة ميديلين -منظمة إجرامية كولومبية متخصصة بتهريب الكوكايين بين أمريكا الجنوبية والولايات المتحدة- مؤسسة ضخمة، وانتشر العنف من تلك المؤسسة إلى الأماكن العامة الأمريكية، ولاسيما في فلوريدا؛ ولذلك أنشأت إدارة مكافحة المخدرات في عام ١٩٨٢ فرقة العمل المعنية بتنفيذ قوانين مكافحة الجريمة المنظمة (OCDETF)، التي تسعى إلى التحقيق في الشبكات الإجرامية الضالعة في تصنيع المخدرات وإنتاجها وتوزيعها، وتضم فرقة العمل الآن أعضاءً من مجموعة واسعة من الوكالات الاتحادية والمحالية، بما في ذلك مكتب التحقيقات الاتحادي، ومكتب الكحول والتبغ والأسلحة النارية والتفجرات، ودائرة الإيرادات الداخلية، ودائرة الهجرة والجمارك الأمريكية، وغيرها الكثير.

تستهدف فرقة العمل المعنية بتنفيذ قوانين مكافحة الجريمة المنظمة (OCDETF) موظفي القيادة في المنظمات الدولية المعنية بالمخدرات وغسيل الأموال، وتعمل وكالات فرق العمل معًا في وضع قائمة سنوية بالأهداف ذات الأولوية العليا (CPOT)، وتشير هذه القائمة إلى الأهداف الرئيسة ليتم التحقيق معها واعتقالها في نهاية المطاف، وتتألف القائمة من بعض عشرات فقط من الأسماء، وهي قصيرة بنحوٍ غير متوقع، وتعكس التنظيم المرمي للاتجار غير المشروع وما يرتبط به من غسل للأموال.

تم إنشاء فرقة العمل المعنية بتنفيذ قوانين مكافحة الجريمة المنظمة للتصدي للوعي المتزايد لدى منتجي المخدرات وموعيدها وللتصدي للجريمة المنظمة التي ما تزال عملية مرتكبة، وكانت هذه الفرقة مسؤولة عن أكثر من ٣٠ ألف اعتقال تقريباً منذ عام ١٩٨٦ (US Department of Justice, n.d)، إلا أن هذه الاعتقالات لم تقترب من قادة المنظمات أو أولئك الأقرب إلى قادة المنظمات في مجال تصنيع المخدرات وتوزيعها؛ إذ إن هذه الاعتقالات تهدف إلى تعطيل قدرة المنظمة في الحفاظ على تقديم إمدادات ثابتة من المخدرات ولاسيما إلى الأسواق الأمريكية.

وتواصل إدارة مكافحة المخدرات التحقيق في المنظمات المسؤولة عن تصنيع المخدرات وإنتاجها وتوزيعها؛ فعلى سبيل المثال، يتمثل أحد مجالات التركيز المعاصرة الرئيسة في مر الاتجار عبر المكسيك في الولايات المتحدة -وهو مر مسؤول عن عشرات الآلاف من جرائم القتل في العقد الماضي- وعلى وفق تقرير صادر عن المركز الوطني لمكافحة المخدرات التابع لوزارة العدل، فإن هناك سبع منظمات

معترف بها للاتجار بالملكيـك (Drug Intelligence Center, 2011, p. 2 National) ، وعلى وفق التقرير نفسه فإن هذه المنظمـات تعتمـد بنحوٍ متزايد على عصـابـات الشـوارـع داخل الولايات المتحدة لـتوزيع المـواد المستورـدة، وتحـدـف فـرـقة العـمـل المعـنـية بـتـنـفيـذ قـوـانـين مـكـافـحة الجـرـيـمة المنـظـمة إـلـى الاستـجـابـة بـفعـالـيـة لـهـذـه المنـظـمـات الإـجـرـامـيـة، وإـعـاقـتها فيـ المـسـتـوـيـات الوـسـطـيـ وـإـغـلـاقـها بالـكـامـل منـ خـالـل التـحـقـيق المـوـسـع، وـاعـتـقـال الأـفـرـاد المسـجـلـين عـلـى قـائـمة الأـهـدـاف ذاتـ الأولـيـة العـلـياـ فيـ جـمـيعـ المـنظـمـات.

الاستـخـبارـات

كان دور الاستـخـبارـات ضمنـ إـدـارـة مـكـافـحة المـخـدـرات صـغـيرـاً فيـ الـبـداـيـة، وـلـكـنه توـسـعـ منـ عـدـد قـلـيلـ منـ المـتـخـصـصـين إـلـى ما يـقـرـبـ منـ ٧٠٠ مـحـلـلـ استـخـبارـاتـيـ فيـ الـوقـتـ الـحـاضـرـ. إنـ الـعـمـلـ الـاسـتـخـبارـاتـيـ هوـ عـمـلـ تـعاـونـيـ فيـ الـأـسـاسـ وـيـنـطـوـيـ عـلـىـ تـبـادـلـ المـعـلـومـاتـ بـيـنـ الـوـكـالـاتـ، وـفـيـ الـوقـتـ الـذـيـ يـرـكـزـ فـيـ الـمـخـلـلـوـنـ عـلـىـ تـحـدـيدـ النـظـمـ الـعـالـمـيـةـ لـزـرـاعـةـ المـخـدـراتـ وـإـنـتـاجـهاـ وـتـصـنـيـعـهاـ وـتـوزـعـهاـ، إـلـاـ أـنـهـ يـعـمـلـوـنـ مـعـ مـجـمـوعـةـ مـتـنـوـعـةـ مـنـ مـسـؤـولـيـنـ عـنـ تـنـفيـذـ القـانـونـ لـتـبـادـلـ أـيـ مـعـلـومـاتـ جـنـائـيـةـ كـذـلـكـ، وـيمـكـنـ العـثـورـ عـلـىـ مـثـالـيـنـ اـثـيـنـ يـوـضـحـانـ هـذـاـ التـعـاـونـ فـيـ مـؤـشـرـ المـخـدـراتـ الـوطـنـيـ، وـمـرـكـزـ مـخـابـراتـ إـلـىـ باـسـوـ (EPIC).

مـؤـشـرـ المـخـدـراتـ الـوطـنـيـ المـخـدـراتـ هوـ بـرـنـاجـ مـتـعـدـدـ الـوـكـالـاتـ يـحدـدـ التـدـاخـلـ فـيـ التـحـقـيقـاتـ الـتـيـ تـجـريـهـاـ الـوـكـالـاتـ الـمـخـتـلـفـةـ؛ فـإـذـاـ كـانـتـ وـحدـاتـ تـنـفيـذـ القـانـونـ الـمـلـيـلـيـ وـإـدـارـةـ مـكـافـحةـ المـخـدـراتـ يـعـقـقـانـ فـيـ الـهـدـفـ نـفـسـهـ، فـيـسـمـحـ النـظـامـ لـلـجـهـتـيـنـ بـأـنـ يـطـلـعـاـ عـلـىـ مـسـتـوـيـ التـدـاخـلـ فـيـ الـمـعـلـومـاتـ فـيـمـاـ بـيـنـهـمـاـ وـالـتـعـاـونـ فـيـ التـحـقـيقـاتـ.

لـقدـ أـصـبـحـ الـحـصـولـ عـلـىـ الـمـعـلـومـاتـ فـيـ الـمـيـدانـ الـجـنـائـيـ أـمـرـاـ لـاـ يـقـدـرـ بـشـمـنـ؛ وـلـذـلـكـ إـنـ فـائـدةـ الـتـعـاـونـ بـيـنـ الـوـكـالـاتـ أـصـبـحـتـ أـمـرـاـ وـاضـحـاـ؛ وـعـلـيـهـ تمـ إـنـشـاءـ مـرـكـزـ مـخـابـراتـ إـلـىـ باـسـوـ (EPIC)ـ كـوـنـهـ مـرـكـزاـ لـلـاسـتـخـبارـاتـ الـمـشـتـرـكـةـ بـيـنـ الـوـكـالـاتـ، وـهـوـ تـابـعـ لـوـزـارـةـ الـعـدـلـ الـأـمـرـيـكـيـةـ، وـقـدـ تـمـ تـشـغـيلـهـ لـتـنـسـيقـ الـجـهـودـ الـوطـنـيـةـ لـتـأـمـيـنـ حـدـودـ الـلـاـيـاتـ الـمـتـحـدـةـ وـالـسيـطـرـةـ عـلـىـ الـمـشـكـلـاتـ الـمـتـعـلـقـةـ بـتـدـفـقـ الـمـخـدـراتـ، وـالـاتـجـارـ بـالـأـسـلـحةـ، إـلـاـ أـنـ التـجـارـةـ بـالـمـخـدـراتـ أـصـبـحـتـ أـمـرـاـ أـكـثـرـ تـعـقـيـداـ، فـأـصـبـحـتـ تـعـتمـدـ عـلـىـ اـسـتـعـمالـ الطـائـراتـ وـالـقـوـارـبـ أوـ الـغـواـصـاتـ، وـلـذـلـكـ وـسـعـ مـرـكـزـ إـلـىـ باـسـوـ دـائـرـةـ عـمـلـهـاـ مـنـ الـحـدـودـ بـيـنـ الـلـاـيـاتـ الـمـتـحـدـةـ وـالـمـلـكـيـكـ لـتـشـمـلـ جـمـعـ الـبـيـانـاتـ مـنـ الـلـاـيـاتـ الـأـمـرـيـكـيـةـ الـ5ـ0ـ، وـلـدـىـ الـمـرـكـزـ الـآنـ الـعـدـيدـ مـنـ الـعـلـاقـاتـ الـدـولـيـةـ لـتـحـسـينـ عـمـلـيـةـ تـبـعـ تـدـفـقـ الـمـخـدـراتـ فـيـ جـمـيعـ أـنـحـاءـ الـعـالـمـ، وـمـنـ الـجـدـيـرـ بـالـذـكـرـ، أـنـهـ حـيـنـماـ وـقـعـتـ التـفـجـيرـاتـ الـإـرـاهـيـةـ عـاـمـ ٢٠٠١ـ، كـانـ الـمـرـكـزـ فـيـ وـضـعـ فـرـيدـ مـنـ نـوـعـهـ لـتـقـدـيمـ الـمـعـلـومـاتـ الـاسـتـخـبارـاتـيـةـ لـلـعـدـيدـ مـنـ الـوـكـالـاتـ حـوـلـ مـجـمـوعـةـ مـتـنـوـعـةـ مـنـ الـأـسـئـلـةـ.

تدفق رأس المال: مصادرة الأصول والتحقيقات في غسيل الأموال

إن التركيز العملي الرئيس للوكالة يتضمن تعطيل تدفق رأس المال لدى منظمات المخدرات، وتماشياً مع العمليات الأخرى التي تركز جهودها بنحوٍ رئيس على شلٍّ هذه المنظمات، يذكر الموقع الإلكتروني الخاص بإدارة مكافحة المخدرات أنه: «للحد من كمية معروض المخدرات غير المشروعة بنحوٍ فعال، فيجب على إدارة مكافحة المخدرات أن تركز جهودها على عائدات المخدرات المستخدمة لدفع مصادر إمدادات؛ إذ إن حرمان مصادر إيرادات الإمداد من توزيع المخدرات سيعيق قدرتها على الحصول على مخدرات إضافية أو إنتاجها؛ وبالتالي تضعف من دعم منظماتها، وكلما ارتفعت في سلسلة توزيع المخدرات فبإمكاننا أن نمنع تدفق الإيرادات، وإن التأثير الأكبر لهذا المنع سيكون على شبكة التوزيع بأكملها».

شهدت العقود الأخيرة توسيعاً في برامج مصادرة الأصول - الجنائية أو المدنية منها - وذلك لتجريم المنظمات الإجرامية والأفراد من عائدات الجريمة، وقد تكون الجهود المبذولة في التحقيقات ومكافحة غسل الأموال فعالة في تقويض عمل المنظمات التي تتاجر بالمخدرات، وهاتان العمليتان المتعلقةتان بمصادرة الأموال مرتبطة ارتباطاً وثيقاً، إذ يشير إرنستو سافونا إلى: «أن اكتشاف موقع الأموال غير المشروعة لا يتيح فرصة إدانة الجرميين فقط، بل يسمح بمصادرة العائدات المتأتية من جرائمهم كذلك» (p. 177, 2004)، ويوضح نطاق هذه الفكرة بيتر ريوتر الذي يرى أن جهود مكافحة غسل الأموال قد تكون فعالة بنحوٍ كبير؛ ويشير إلى أن "المبالغ التي يتم مصدرتها في عمليات مكافحة غسل الأموال... تشكل جزءاً لا يستهان به من إجمالي الإيرادات التي يتحققها الاتجار بالمخدرات" (p. 144, 2004)، وصدرت إفادة من إدارة مكافحة المخدرات تشير إلى أن أكبر عملية ضبط للأموال من الاتجار بالمخدرات قد بلغت ٢٠٩ مليون دولار في مكسيكو سيتي، <http://www.justice.gov/dea/ops/money.shtml>.

وكما هو الحال مع الأنشطة الأخرى التي تقوم بها إدارة مكافحة المخدرات، فإن فرق التحقيق المالي تقوم على التعاون بين الوكالات على الصعيدين المحلي والخارجي؛ ونظراً للخصوصية التي تحيط بالتمويل والمعاملات المالية، فيعتمد هذا النوع من التحقيقات على تعاون الكيانات الأخرى، إذ تؤدي المراقبة دوراً مهماً في التحقيقات المالية أيضاً.

تهريب العقاقير

من بين الشواغل الرئيسية المتعلقة بتعاطي المخدرات هي مشكلة تهريب العقاقير الطبية، ويركز مكتب مكافحة التهريب التابع لإدارة مكافحة المخدرات على هذا الجانب من مشكلة المخدرات في البلد، ويشير المصطلح «تهريب العقاقير» أو «تهريب المخدرات» إلى الاستهلاك والإنتاج والتجارة في الأدوية المشروعة ليتم استخدامها بطرق غير مشروعة، ولعل الدواء الأكثر شهرة في التهريب هو أوكسيكونتين «OxyContin» (Inciardi, 2007)، إذ تشير بعض المصادر إلى أن هذا الدواء يُساء استعماله في الولايات المتحدة؛ لكونه مشابهاً لتأثير (http://rxdiversion.com/ scope-of-the-problem)، وتوضح الأبحاث إلى أن العقاقير هي من بين أعلى ثلاثة أغراض يتم سرقتها من المنازل (Inciardi, 2007)، والأسوأ من ذلك، أن مشكلة تهريب العقاقير آخذة في الازدياد ب نحوٍ كبير.

تبعدت جهود إدارة مكافحة المخدرات المتمثلة بتركيزها على الشبكات الإجرامية إلى اهتمامها بالتصدي لتهريب العقاقير، إذ أطلق مكتب مكافحة العقاقير برنامج استعادة العقاقير يهدف إلى الحد من توفر بقايا الأدوية لدى المستخدمين النهائيين، ويسمح هذا البرنامج بأن يقوم المرضى بتسلیم بقايا الأدوية غير المستعملة ولاسيما التي تحوي مواد أفيونية -التي تستخدم عادة لعلاج الألم-؛ ليتم إتلافها، ويعمل هذا البرنامج على منع وجود بقايا الأدوية في المنازل -ليتم استخدامها بنحوٍ غير مشروع من قبل أفراد آخرين في الأسرة-، وكذلك يمنع وجود فرصة سرقتها من قبل الموصص أيضاً.

تسبب تدخل إدارة مكافحة المخدرات في رصد وصفات الألم بإثارة مناقشات حادة، إذ من الممكن أن تؤدي تحقيقهم إلى فقدان رقم تسجيل الواصل؛ وبالتالي فقدان القدرة على وصف بعض الأدوية على الأقل أو حتى فقدان ترخيصه الطبي. فتركت إدارة مكافحة المخدرات على عقاقير علاج الألم، وقد ينتاب بعض واصفي العقاقير الخوف من أن الإدارة ستحاول الانتقام منهم؛ وبالتالي لن يقوموا بوصف العقاقير الأكثر فعالية في تخفيف الألم، إلا أنه في إحدى الدراسات التي نشرت في المجلة المرموقة التي تدعى (Pain Medicine) جاء الآتي ”حينما تتواجد وثائق كافية في السجل الطبي، فإن خطر أن تقوم إدارة مكافحة المخدرات بالإجراءات المدنية أو الجنائية أو الإدارية للطبيب الذي يصف أدوية أفيونية لمريض يعاني من الألم المزمن هي ضئيلة جداً“ (Jung & Reidenberg, 2006, p. 35).

برامج أخرى

من الجهود الأخرى التي يقوم بها قسم مكافحة المخدرات هو برنامج منطقة الاتجار الكثيف بالمخدرات (HIDTA)، إذ يقوم النائب العام ومدير مكتب مكافحة المخدرات والوقاية منها على تحديد مناطق معينة “تعاني من مشكلات خطيرة في الاتجار بالمخدرات التي تضرُّ بمناطق أخرى في الولايات المتحدة” (Greenberg, 1999, p. 215)، ويسعى هذا البرنامج إلى “تقييم التهديدات الإقليمية للمخدرات، ووضع استراتيجيات للتصدي لها، ووضع مبادرات متکاملة للرد عليها” (p. 215)، وتساقًاً مع عمليات الوكالة الأخرى، فإن برنامج (HIDTA) يعتمد على تبادل المعلومات والعمليات المشتركة مع وكالات تنفيذ القانون الأخرى للتصدي للاتجار بالمخدرات في مناطق محددة، غالباً ما يركز هذا البرنامج على مداخل الولايات الأمريكية، ويتوقع البرنامج مدى تأثير إنشاء مداخل جديدة على تدفق المخدرات- ولا سيما المستوردة- في جميع أنحاء البلاد.

أما شعبة العمليات الخاصة (SOD) فهي ترتكز على المعلومات الاستخبارية، وهي تتبع لإدارة مكافحة المخدرات، وتكون الشعبة من مجموعة متعددة من الوكالات التي تقوم بجمع المعلومات الوطنية والدولية لتعزيز دور التحقيقات، وتقدم النصائح لوحدات تنفيذ القانون المحلية، وتنسق عمل التحقيقات عبر الوكالات. وقد نشرت وكالة رويتز تقريراً قال فيه: “إن إدارة مكافحة المخدرات قامت بتعليق دور شعبة العمليات الخاصة فيما يتعلق بالتحقيقات الدولية والتحقيقات متعددة الاختصاصات، ودورها في الربط بين الوكالات التي تقع في ولايات مختلفة كونهم قد يحققون في الهدف نفسه دون قصد؛ مما يؤدي -عن طريق الخطأ- إلى اعتقال العملاء المتخفين” (Shiffman & Cooke, 2013).

هناك وحدة أخرى تعمل ضمن إدارة مكافحة المخدرات تدعى ”وحدة الخدمات الاستشارية الخارجية وفرق الدعم (FASTs)“، وتقوم هذه الوحدة -التي تشابه عمل الكوماندوz- بدعم أجهزة تنفيذ القانون الأجنبية التي تحاول إلقاء القبض على مهربى المخدرات والأسلحة، وإتلاف مواد إنتاج المخدرات، والاستيلاء على المهربة منها، وعلى الرغم من أن جوهر هذا البرنامج كان قائماً قبل الصراع العسكري في أفغانستان، إلا أن الرئيس الأمريكي جورج بوش قام بعد ذلك بإضفاء طابع رسمي عليه، وتوسيع نطاقه ليشمل تجارة الأفيون التي تثير حركة طالبان ومنظomas المخدرات المحلية هناك. ومنذ ذلك الحين، واصلت الوحدة تقديم الدعم شبه العسكري للوحدات الأجنبية في القبض على زعماء العصابات. يقول تشارلي سافاج في حديث لصحيفة ”نيويورك تايمز“: ”إن تطور البرنامج إلى وحدة تنفيذ عالمي يعكس مدى توسيع الولايات المتحدة المتزايد في مكافحة منظمات المخدرات، وكيف يقوم واضعو السياسات بالتخليص من الحد الفاصل بين

وحدات إنفاذ القانون والأنشطة العسكرية، ويدجرون عناصر "الحرب على المخدرات" مع "الحرب على الإرهاب" (٢٠١١).

تم ضم وحدة مكافحة الإرهاب إلى إدارة مكافحة المخدرات كونها من أحد نشاطات الإدارة، وهي مدرجة في الجملة الأولى من استراتيجية الإدارة لعام ٢٠١٣ المقترن ميزانية الإدارة (see US Department of Justice, 2012) ، وكما ذكر آنفًا فقد بدأت إدارة مكافحة المخدرات بالعمل بنحوٍ فعال بعد الهجمات الإرهابية عام ٢٠٠١؛ وذلك لتوفير قدر كبير من المعلومات الاستخباراتية المتعلقة بالشبكات الإرهابية في جميع أنحاء العالم، وقد اعترف الكثيرون في الأسابيع التي أعقبت مباشرةً تفجير مركزي التجارة العالمي عام ٢٠٠١ بالترتبط بين جريمة المخدرات عبر الوطنية والنشاط الإرهابي، وما يزال هذا الارتباط معترضًا بهاليوم. ويشير سافونا إلى أن "المخدرات والإرهاب وجهان لعملة واحدة لعملية تطور النظام الدولي لمكافحة غسيل الأموال" (p. 2004, 175).

وفضلاً عن ذلك، ما تزال الإدارة في وضع مثالى لمواصلة دعم جهودها في مكافحة الإرهاب، وذلك بسبب تعاون عمالئها، ومشاركة تحقيقها المالية، وعلاقتها الجيدة مع وحدات تنفيذ القانون الأخرى، التي من خلالها تسهل عملية تبادل المعلومات بنحوٍ فعال، وظهور جهود مكافحة الإرهاب بنحوٍ بارز في مسودة السنة المالية لعام ٢٠١٣ المعروضة على الكونغرس الأمريكي، التي تشتمل التحقيق الذي تقوده إدارة مكافحة المخدرات الذي أفشل مؤامرة لاغتيال السفير السعودي لدى الولايات المتحدة (US Department of Justice, DEA Congressional Submission, 2013, p. 7)، ومن خلال مؤامرة الاغتيال تلك، نرى الترابط بين جرائم المخدرات وجرائم الإرهاب؛ وقد سلط النجاح في هذا التحقيق الضوء على عناصر متعددة من هيكل إدارة مكافحة المخدرات، التي كان عمالاؤها في المكان المناسب للاستماع إلى حوار مجرمين حول الاغتيال، وكان لديها أدوات الازمة للمراقبة، وجمع مزيدٍ من المعلومات والأدلة، وكان لديها نظام لنشر المعلومات إلى وكالات تنفيذ القانون الأخرى على الصعيدين المحلي والدولي، وتوجت هذا الجهود بإيقاف حياة السفير وسجن المجرم.

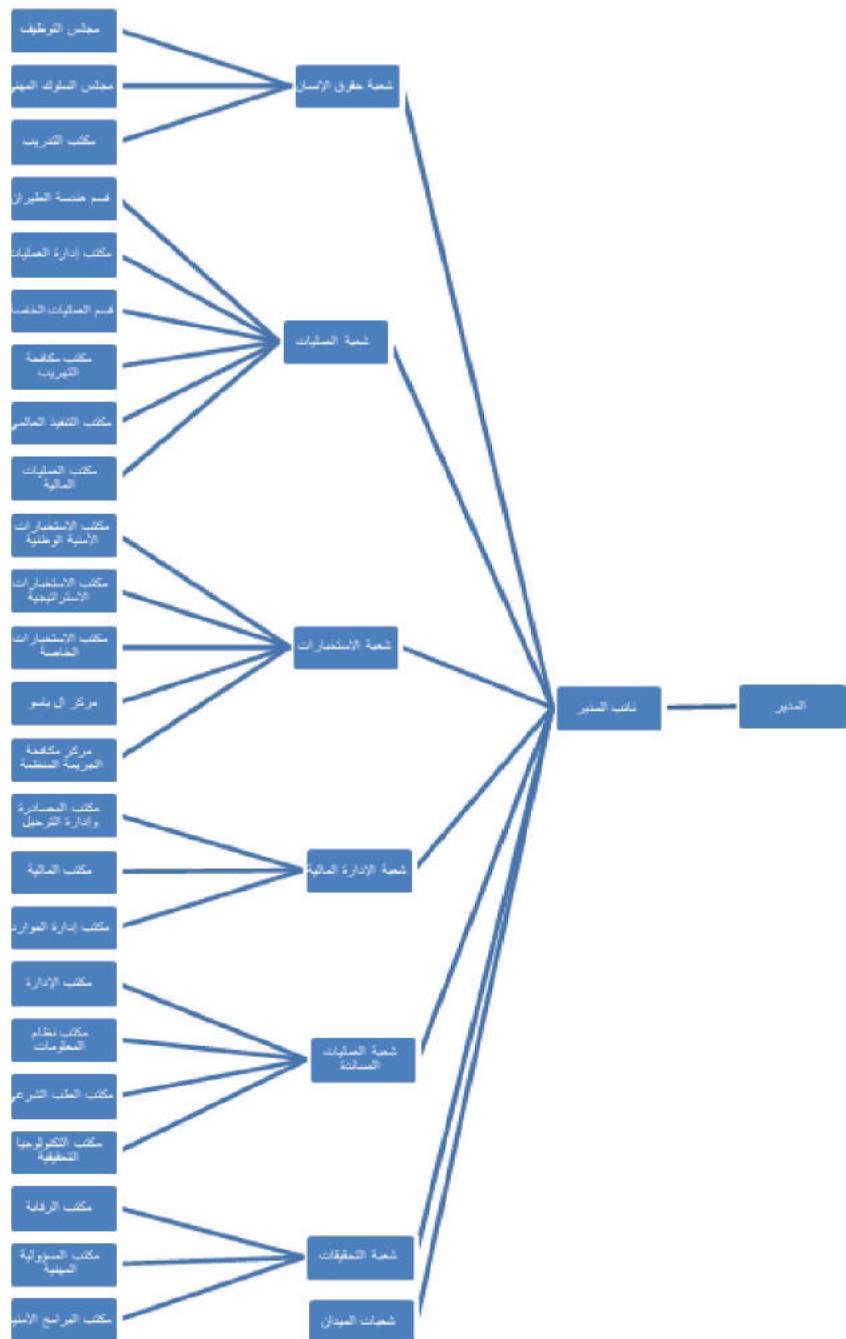
المجالات ذات الأهمية الخاصة

هناك أمر حساس جداً فيما يتعلق بإدارة مكافحة المخدرات يكمن في الإمكانيات الكبيرة بحدوث الفساد، إذ يشير غرينبرغ إلى أن «فرصة فساد الشرطة نتيجة لتورطها مع الجرائم التي تخلي من الضحايا هو أمر لا يمكن تجنبه، بالنظر إلى وجود مبالغ مالية ضخمة يتم مصدرتها من قبلهم

(p. 225, 1999)؛ ولذلك تتم مراقبة ضباط إدارة مكافحة المخدرات بعناية، ويتم دفع أجور مرتفعة نسبياً لضمان عدم حاجتهم إلى المال الذي من الممكن أن يجعلهم فاسدين، وكذلك يتم فحص الخلفية التاريخية لجميع المتقدمين للعمل في الإدارة وتشمل مقابلات مع أفراد الأسرة والأصدقاء والجيران وأرباب العمل، وإجراء اختبارات نفسية لهم، والعديد من اختبارات اللياقة البدنية، ويتم إعادة هذه الاختبارات للأشخاص الذين تم توظيفهم كل خمس سنوات لضمان أن كل شخص ما يزال مناسباً لمواصلة الخدمة.

في حالة الإبلاغ عن سوء سلوك في إدارة مكافحة المخدرات، فتتم اتخاذ إجراءات للتحقيق ومواجهة الفاسدين بواسطة مكتب المسؤولية المهنية ومكتب المفتش العام، إذ يقوم مكتب المفتش العام باستعراض العديد من ادعاءات حدوث حالات سوء سلوك في الإدارة، فضلاً عن التحقيق في نظام الانضباط بأكمله، وكان آخر تحقيق في عام ٢٠٠٤ إذ أشار تقرير مكتب المفتش العام إلى أن نظام الانضباط يعمل بنحو جيد. (see US Department of Justice, 2004).

الملحق (١): هيكليّة إدارة مكافحة المخدرات



الملحق (٢) : العملاء الخاصون لإدارة مكافحة المخدرات وميزانيتها

أ. العملاء الخاصون لإدارة مكافحة المخدرات

عدد العملاء	السنة
1,470	1973
2,135	1975
1,941	1980
2,234	1985
3,191	1990
3,418	1994
4,535	1999
4,841	2003
5,235	2008

ب. ميزانية إدارة مكافحة المخدرات

الميزانية	السنة
million \$74.9	1973
million \$140.9	1975
million 206,6	1980
million 362.4	1985
million 769.2	1990
million 1,050	1994

million 1.477	1999
Billion 1.9	2003
Billion 2.4	2008

الملحق (٣) : خريطة تواجد فروع إدارة مكافحة المخدرات المحلية



الملحق (٤): مكاتب إدارة مكافحة المخدرات الخارجية في الشرق الأوسط



المراجع:

- Administrative Office of the Courts. (2012). Wire taps report 2012. Retrieved from <http://www.uscourts.gov/Statistics/WiretapReports/wiretap-report-2012.aspx>
- Boyette, C. (2013). Iranian American gets 25 years in plot to assassinate Saudi ambassador, CNN, June 2, 2013. Retrieved from <http://www.cnn.com/2013/05/30/justice/new-york-saudi-assassination-plot/>
- Boylum, D., & Reuter, P. (2005). An analytic assessment of U.S. drug policy. Cambridge, MA: AEI Press.
- Caulkins, J. P., Hawken, A., Kilmer, B., & Kleiman, M. A. R. (2013). Marijuana legalization: What everyone needs to know. New York: Oxford University Press.
- Executive Order 11727. (July 1, 1973). Retrieved from <http://www.archives.gov/federal-register/codification/executive-order/11727.html>
- Federal Bureau of Investigation. (2012). Crime in the United States. Retrieved from <http://www.fbi.gov/about-us/cjis/ucr/crime-in-the-u.s/2012/crime-in-the-u.s.-2012/persons-arrested/persons-arrested>
- Greenberg, M. A. (1999). Prohibition enforcement: Charting a new mission. Springfield, IL: Charles C. Thomas Publisher.
- Inciardi, J. (2007). The war on drugs (4th ed.). Upper Saddle River, NJ: Prentice Hall.
- Jung, B., & Reidenberg, M. (2006). The risk of action by the Drug Enforcement Administration against physicians prescribing opioids for pain. Pain Medicine, 7, 353–357.
- Li, H. (June 23, 2012). DEA Chief Michele Leonhart's drug stance sparks outrage, contradicts DEA info. International Business Times.
- National Drug Intelligence Center. (2011). National drug threat assessment. Retrieved from <http://www.justice.gov/archive/ndic/pubs44/44849/44849p.pdf>

- Poole, H. J. (2009). *Homeland siege: Tactics for police and military*. Emerald Isle, NC: Posterity Press.
- Reuter, P. (2004). The political economy of drug smuggling. In M. Vallinga (Ed.), *The political economy of drug smuggling*. Gainesville: University Press of Florida.
- Savage, C. (2011). D.E.A. squads extend reach of drug war. New York Times, Nov. 6. Retrieved from <http://www.nytimes.com/2011/11/07/world/americas/united-states-drug-enforcement-agency-squadextend-reach-of-drug-war.html?pagewanted=all>
- Savona, E. (2004). Anti-money-laundering policies and financial investigations. In M. Vallinga (Ed.), *The political economy of drug smuggling*. Gainesville: University Press of Florida.
- Shiffman, J., & Cooke, C. (2013). Reuters, August 13, 2013. Retrieved from <http://www.reuters.com/article/2013/08/05/us-dea-sod-idUSBRE97409R20130805> US Department of Justice. (2012). DEA budget summary FY 2013. Retrieved from <http://www.justice.gov/jmd/2013summary/pdf/fy13-dea-budsummary.pdf>
- US Department of Justice. (2013). Drug Enforcement Administration: FY 2013 performance budget congressional submission. Retrieved from <http://www.justice.gov/jmd/2013justification/pdf/fy13-deajustification.pdf>
- US Department of Justice. (n.d.). DEA statistics. Retrieved from <http://www.justice.gov/dea/resource-center/statistics.shtml>
- US Department of Justice, Office of the Inspector General. (2004). Review of the Drug Enforcement Administration's disciplinary system report number I-2004-002. Retrieved from <http://www.justice.gov/oig/reports/DEA/e0402/final.pdf>
- مزيد من القراءات**
- DEA. (n.d.). Retrieved from www.dea.gov DEA. (1970–1975). Retrieved from <http://www.justice.gov/dea/about/history/1970-1975.pdf>
- DEA. (1976–1980). Retrieved from <http://www.justice.gov/dea/about/history/1975-1980.pdf>

Electronic Privacy Information Center. (n.d.). Retrieved from <http://epic.org/privacy/wiretap>

Pharmaceutical Diversion Education, Inc. (n.d.). About Rx diversion. Retrieved from <http://rxdiversion.com/scope-of-the-problem>